

## الفصل الثاني

# مفهوم المعنى الكلى عند أفلاطون

مما لا شك فيه أن أفلاطون حين تحدث عن المعنى الكلى لم يكتب من فراغ إنما كتب في ضوء ذلك التراث المتباين الذي عرضنا له فيما سبق الأمر الذي يعنى شيئين.

**أولاً:** أنه تأثر بهذا التراث سلباً وإيجاباً، حيث كان يأخذ منه ويصلحه ويطوره أو يوفق بين فكرة وفكرة.

**ثانياً:** إنه لم يكن مجرد ناقل عن التراث أو موفق بينه بل تعدى ذلك إلى حيث الأصالة بمعنى أنه حتى إذا كان قد اعتمد على هذا التراث، إلا أنه استطاع أن يكون لنفسه آراء مستقلة تتسم في بعض نواحيها بالجدة والطرافة.

وإذا شئنا أن نوضح مدى التأثير الذي أحدثه السابقون على أفلاطون، فقد نستطيع أن نقول إن هذا التأثير جاء من مصادر عديدة ومتنوعة يقف على رأسها الواحد البارمنيدي، والكثرة الهيروقليطية، والأيدوس الفيثاغورى. فمن بارمنيديس أستمد أفلاطون الثبات، كما سنرى فيما بعد تفرقتة الشهيرة بين عالم الكثرة والتغير الذي اتسم بالزيف، وعالم الواحد المجرد الذي اعتبره العالم الحقيقي. كما أنه أستمد من هيرقليطس الفكرة التي مؤداها أن المعانى الكلية توجد في العقل أو اللوغوس، وإن يكن قد طورها من خلال وضعه للمعانى الكلية في عالم مفارق، ومن فيثاغورث أستمد أفلاطون، وكما أشرنا في الفصل السابق، فكرة الأيدوس، حتى وإن كان قد أضفى عليها نوعاً من التعديل سوف نتحدث عنه بعد قليل.

أما التأثير الحقيقي على أفلاطون فقد جاء من سقراط، ونحن نستطيع أن نقسم هذا التأثير إلى قسمين: الأول هو ما يمكن أن نطلق عليه اسم التأثير اللفظى الذى ساد في المرحلة

المبكرة من حياته التي كان يستخدم فيها نفس الألفاظ التي كان يستخدمها سقراط، كما هو الحال في محاورات فيدون ومنيون وأطيفرون خاصة لفظ «الشيء بالذات» للدلالة على المعنى الكلي، الأمر الذي أثار المشكلة الشهيرة التي لا تزال تبحث عن حل حتى الآن، وأعنى بها المشكلة المتعلقة عما إذا كانت مثل هذه الألفاظ وما يستتبعها من آراء ترد إلى سقراط أم إلى أفلاطون.

أما الثاني فهو التأثير المنهجي الذي يتعلق بالمنهج الذي تناول به سقراط مفهوم المعنى الكلي، أعنى، المنهج الجدلي. فهذا المنهج أثر في أفلاطون تأثيراً كبيراً وهذا واضح من منهجية الحوار في معظم محاوراته، إن لم يكن سائرهما.

ولا يعني هذا التأثير أن أفلاطون كان فيلسوفاً غير أصيل، إن العكس كما ذكرت هو الصحيح، فمما لا شك فيه أن أفلاطون يعد فيلسوفاً أصيلاً من اعتبارات عدة، ونحن هنا لسنا معنيين في المقام الأول بإبراز كافة جوانب أصالته، حيث يكفي أن ندلل عليها في ضوء اعتبارين. الأول جاء في عبارة سابقة تؤكد على تأثير فيثاغورث عليه من خلال استخدامه لكلمة المثال أو الأيدوس التي استخدمها فيثاغورث، صحيح أن أفلاطون استخدم نفس الكلمة، غير أن هذا لا يعني أنه كان متابعاً لفيثاغورث على طول الخط، لأنه تجاوزه إلى حيث اعتبار الأيدوس الحقيقة الثابتة الكلية وراء الظواهر المحسوسة الدائمة التغير<sup>(1)</sup>، في حين أن الفيثاغورين استخدموا الفكرة وكما ذكرت في الإطار الرياضي ليس إلا، وفي هذا تكمن أصالته، أما الاعتبار الثاني فهو اعتبار عام ويشير إلى الحقيقة التي مؤداها أن أفلاطون نفسه طور نسقاً جديداً لم يكن معروفاً من قبل الأمر الذي يعني أنه أستطاع أن ينتج فكراً أصيلاً تجاوز به كل من سبقوه.

إن أول ما نريد أن نوجه إليه الأنظار ونحن نتعامل مع مفهوم المعنى الكلي عند أفلاطون هو أن اللفظة Universal المستخدمة للدلالة على المعنى الكلي في لغة كالإنجليزية المعاصرة، تعادل الألفاظ اليونانية القديمة التي استخدمها كلا من أفلاطون وأرسطو، على سبيل المثال، للدلالة على المعنى الكلي، وفي حين استخدام أفلاطون كلمتي Eidos و Idea نجد أن أرسطو قد

(1)- د / أميرة حلمي مطر: الفلسفة اليونانية، ص 169، وانظر أيضاً

أستخدم كلمة FORM شكل أو هيئة، غير أن المعنى بقى واحداً من الناحية اللفظية، حيث إن سائر هذه المصطلحات هي ترجمة لما نطلق عليه اصطلاح «المعنى الكلي».

وقد مر المعنى الكلي عند أفلاطون بمراحل ثلاث جاءت موازية للمراحل الرئيسية الثلاثة التي شهدت تطوره الفكري، فإذا كان صحيحاً أن فكر أفلاطون قد مر بمراحل ثلاث هي: المرحلة المبكرة والتي كان فيها تحت عباءة سقراط، ومرحلة الشباب التي تعد بداية وضع النقاط الأساسية للمذهب، ومرحلة الاستقرار والنقد، فإن الأكثر صحة هو أن تطور المعنى الكلي عنده مر بمراحل ثلاث سارت في خط مواز لهذه المراحل، ففي المرحلة الأولى كان يستخدم أفلاطون مصطلحاً واحداً للدلالة على المعنى الكلي، أعني، ذلك المصطلح الذي استخدمه سقراط من قبل، والذي أشرنا إليه في الفصل السابق وهو اصطلاح «الشيء بالذات» كالعدالة بالذات، والشجاعة بالذات.

وكشفت هذه المرحلة عن نفسها من خلال ثلاث محاورات رئيسية هي: أوظيفرون ومينون، وفيدون. ففي محاورة أوظيفرون يحاول أفلاطون أن يحدد معنى «الشيء بالذات» هو المعنى الكلي، وهو يعترف في الظاهر بأن هذا التحديد شيء يصعب عمله، لأنه يتصف بصفتين: الأولى هي أنه مثار جدل بين البشر، والأخرى هي أنه تجريدي وليس على غرار الأشياء المادية التي تخضع للقياس<sup>(\*)</sup> الأمر الذي يعني أن كل ما يمكن عمله هو محمولات أو أغراض للمعاني الكلية كالتقوى، بدلا من محاولة تحديدها هي نفسها، وهذا ما انتهى إليه سقراط وأوظيفرون في هذه المحاورة، وذلك في السياق الذي ناقشا فيه هذه المسألة والذي لم يكن يتعدى صفحات قليلة.

أما محاورة «مينون» فقد نقلت عملية تحديد «الشيء بالذات» أي المعنى الكلي إلى مرحلة أعلى، حتى وإن كانت هناك استمرارية للاعتراف بعدم القدرة على تقديم تعريف محدد لماهية

(\*) أفلاطون يصيغ هذا الجدل على هيئة تساؤل قائلاً: «ما هي الموضوعات التي نختلف حولها. وليس من الممكن الوصول إلى قرار بشأنها فعادى بعضنا بعضاً ونغضب؟ ربما ليس واضحاً أمامك، ولكن انظر، بينما أنا أتكلم، إن لم تكن الموضوعات هي العدل والظلم والجمال والقبح، إلخ» ويقصد بهذه الموضوعات المعاني الكلية. أفلاطون. أوظيفرون في محاكمة سقراط. ترجمة د/ عزت قرني. دار النهضة العربية. القاهرة 1973. 6 (هـ) ص 44.

ذلك «الشيء بالذات» أو المعنى الكلى، ففي هذه المحاورة وجدنا أفلاطون يخصص مساحة أكبر لمناقشة هذه القضية، وإن كان قد انتهى فيها إلى نفس ما انتهى إليه في المحاورة الأولى، مع إضافة صفة ثالثة للمعنى الكلى هي أنه يختلف عن محمولاته<sup>(1)</sup>.

وأما محاورة «فيدون» فقد وصل فيها أفلاطون بالنقاش إلى ذروته في مرحلته المبكرة، ففي هذه المحاورة بدأ أفلاطون يخصص مساحة أكبر لمناقشة القضية ثم بدأ يربط بينها وبين قضية أخرى كانت تمثل أهمية بالنسبة له هي قضية خلود النفس، غير أن الشيء اللافت حتى في هذه المحاورة هي أنها لم تقدم هي الأخرى أى تحديد لمفهوم المعنى الكلى، وكل ما يتم تقديمه هو عبارة عن أمثلة تعطى محمولات للمعنى الكلى، ولا تحدد ماهيته، وتكشف عن ثلاث صفات أخرى للمعنى الكلى هي: أولاً، إنه يعبر عن حقيقة الموجودات وذلك من خلال النظر في المفاهيم وليس الأشياء الفعلية<sup>(2)</sup> ثانياً، أن المعانى الكلية تسمى بنفس المسميات الحسية وإن يكن تختلف عنها كالمساواة في ذاتها، أى المعنى الكلى للمساواة يختلف عن تساوى المحسوسات التى تبدو متساوية وهى ليست كذلك.<sup>(3)</sup> ثالثاً، أن المعنى الكلى يتصف بالثبات، حيث إنه أخذ من مسميات الأشياء، والمأخوذ من مسميات الأشياء لا يتحول إلى طبيعة المحسوسات التى تتصف بالتغير والتعدد والتنوع.<sup>(4)</sup>

إن الصفات السابقة تتضمن من بين ما تتضمن أن أفلاطون كان يؤكد في هذه المرحلة على أن المعنى الكلى أو الشيء بالذات يتصف بصفة جوهرية أساسية هي أنه حقيقة موضوعية، تختلف عن حقيقة الأشياء الجزئية الفعلية، وهذا يعنى أن أفلاطون كان يقول في هذه المرحلة بحقيقتين أحدهما مجردة وتعلق بالشيء بالذات أو بالمعنى الكلى، والأخرى هي حقيقة الأشياء الفعلية، غير أن التفرقة بين هاتين الحقيقتين لم تتضح في المرحلة المبكرة، بل حدث ذلك في المرحلة الثانية من تطوره الفكرى أو في المرحلة الثانية من تطور المعنى الكلى.

(1) أفلاطون: محاورة مينون، ترجمة د / عزت قرنى، دار النهضة العربية، القاهرة، 74 (ب)، ص62.

(2) أفلاطون: محاورة فيدون، ترجمة د / عزت قرنى، مكتبة الحرية الحديثة، ط2، القاهرة، 1979 م، 99 (هـ)، ص244.

(3) نفس المصدر: 74 (أ)، ص185.

(4) نفس المصدر: 103 (ج، هـ)، ص250.

إن المرحلة الثانية من مراحل تطور مفهوم المعنى الكلي عند أفلاطون تتصف بصفتين أساسيتين، الأولى أنه قدم في هذه المرحلة كما ذكرت منذ قليل، تفرقة أساسية بين الحقيقة المجردة الثابتة التي تتعلق بالمعنى الكلي وبين حقيقة الأشياء الفعلية المتغيرة، هذا ما فعله في محاورة الجمهورية على وجه التحديد خاصة في أسطورة الكهف الشهيرة التي يفرق فيها بين عالم المعنى الكلي وهو عالم الثبات والحقيقة المجردة وعالم المحسوسات وهو عالم التغير والزيف والعدم،<sup>(1)</sup> أما الصفة الثانية التي تنطوي عليها هذه المرحلة فهي أنها شهدت غياباً تدريجياً لاصطلاح «الشيء بالذات» الذي استبدله أفلاطون باصطلاح مواز له ويساويه في الدلالة على المعنى الكلي، أعني به، مصطلح المثال، الذي جاء كلفظ بديل للفظ الشيء بالذات، وهذا ما كشفت عنه محاورتا ثياتيتوس والقوانين بجانب محاورة الجمهورية.

وأما المرحلة الثالثة فهي تمثل قمة المراحل على طريق تطور مفهوم المعنى الكلي عند أفلاطون، ففي هذه المرحلة قدم أفلاطون كافة الإشكالات التي يمكن أن تحيط بالمعنى الكلي، والتي قد يتعرض لها المفهوم في أي وقت من الأوقات، وهو لم يكتفى بذلك، بل حاول أن يقدم ما تصوره من حلول لهذه المشكلات، وتوسع في ذلك إلى حد أنه عد نفسه أول واضع لمفهوم المعنى الكلي وأول ناقد له.<sup>(2)</sup>

وإن محاورتي بارمينيدس والفيليبوس هما المعبران الأساسيان عن هذه المرحلة والناظر لها تين المحاورتين سوف يجد أنهما تكشفان عن نضوج حقيقي في استخدام أفلاطون للمصطلحات، فنراه أولاً يستخدم لفظ الصورة، والمثال الذي استخدمه في المرحلة الثانية والواحد كمرادفات للمعنى الكلي أو «للشيء بالذات» الذي استخدمه في المرحلة المبكرة، كما نراه ثانياً، يصف المعنى الكلي بصفتين جديدتين أحدهما هي البساطة والأخرى هي أنه غير قائم في ذاته.<sup>(3)</sup>

غير أن الفاحص للمراحل الثلاثة التي مر بها تطور مفهوم المعنى الكلي عند أفلاطون،

(1) أفلاطون: محاورة الجمهورية، ترجمة ودراسة د/ فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974، فقرة 515، ص 246.

(2) Plato: Parmenides, in dialogues of Plato, translated into English, by B. Jewett, vol. 4, Oxford, at clarendon Press, London 1892, Introduction, p 19.

(3) Plato: Parmenides, 133, P 53.

سوف تواجهه حقيقة أساسية مؤداها أن أفلاطون لم يقدم أى تعريف محدد لماهية المعنى الكلي فى أى مرحلة من هذه المراحل. لقد كان يقدم الصفات والمحمولات ويترك دوماً للقارئ مهمة تحديد ماهية المعنى الكلي، وهذا يطرح علينا تساؤلاً: هل هناك سبيل لتحديد ماهية المعنى الكلي عند أفلاطون، رغباً عن أفلاطون نفسه؟ إن الباحث يرى أن ذلك ممكناً، وهذه الإمكانية تقوم على حقيقة مؤداها أن أفلاطون وضع فى محاوراته صفات للمعنى الكلي كالثبات والبساطة وغيرها، كما وضع له محمولات كثيرة « كأن نقول الفضيلة فى ذاتها كمعنى كلي ويجعل لها محمولات كفضيلة المرأة وفضيلة الرجل ». وهذا يجعلنا نتساءل: أليس من الممكن القول بأن المحمولات أو الجزئيات هى أفراد أو جزئيات للمعنى الكلي؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فإن هذا يعنى أن المعنى الكلي عنده هو ما يطلق على كثيرين مختلفين فى العدد، وإن صح هذا، فإن ذلك يعنى أننا الآن أمام تعريف سوف يتفق عله الفلاسفة الذين نتعامل معهم فى هذه الدراسة.

والآن، إذا كنا قد وصلنا هكذا إلى وضع تعريف محدد يمكن أن يصف ماهية المعنى الكلي عند أفلاطون إلا أن هذا التعريف لا زالت تعترضه عقبات أو مشكلات، والمشكلة الأولى تتمثل هنا فى كيفية إدراك هذه الماهية: هل إدراكها قائم على الحواس كالبصر والشم واللمس وغيرها أم أنها تدرك بطبيعة مجردة تشبه طبيعتها وهى العقل؟ إن إجابة أفلاطون على هذا السؤال هى أن إدراك هذه الماهية يتم بواسطة العقل، وذلك لأن هذه الماهية تتصف بكونها مجردة، ولكونها كذلك فإن هذا يحتم إدراكها بشيء من نفس طبيعتها، ولما كان العقل من نفس طبيعة هذه الماهية، فإن هذا يعنى أن العقل وليس الحواس هو الذى يدرك هذه الماهية<sup>(1)</sup>.

وهذا يعنى أن أفلاطون تابع أنبادوقليس فى القول بمبدأ التشبيه يدرك التشبيه: فالإدراك العقلى المجرد هو الطريق الوحيد لإدراك المعنى الكلي المجرد، أما الإدراك الحسى فهو، كما يتضح من محاوره ثياتيتوس<sup>(2)</sup>، يتباين من فرد إلى آخر الأمر الذى يجعل الحقيقة فردية وتتصف بالزيف لأن موضوعها هو عالم الحس الذى يتصف بهذه الصفة، كما سبق أن ذكرنا.

(1) أفلاطون: محاوره فيدون، 66 (أ)، ص 162.

(2) M.cornford: Plato's theory of knowledge, The Theatetus and Sophist of Plato, Routledge, London, 1968, sophist 251. A. B. p. 253.

ولا يعنى هذا أن أفلاطون يرى أن عالم الحس ليس له أى دور فى إدراك مفهوم المعنى الكلى، إن العكس هو الصحيح بمعنى أن المعانى الكلية المدركة بالعقل تكون بنفس المسميات الحسية<sup>(1)</sup>، وإن كانت تختلف عنها من حيث الكيف باعتبار أن المعانى الكلية المجردة والثابتة والموجودة فى العقل كالمساواة فى ذاتها تختلف عن معانى التساوى المتغيرة الموجودة فى العالم الحسى المادى، فالمعنى الكلى للمساواة يأخذ من الأشياء المتساوية فى العالم ويجردها، ومن هنا يظهر دور الأشياء الحسية، حيث إنها تمد العقل بما يدركه من معان كلية، وقد يحدث الإدراك العقلى كما يقول أفلاطون، بمجرد أن تلتقى العين بالموضوع المناسب كالبياض مثلاً فيتولد البياض والإحساس معاً وكلاهما ما كان ليوجد ما لم يحدث التقاء بين العاملين المتسببين فى حدوثهما، فبفضل الحركة التى تتم فى مكان متوسط بين البصر الصادر من العينين والبياض الصادر عن الشيء المنتج للون تمتلئ العين بالرؤية فهى تبصر عندئذ وتصير عين مبصرة فى حين أن الفاعل الآخر فى إنتاج اللون يمتلئ بالبياض فلا يصبح بياضاً بل شيئاً أبيض: سواء كان خشباً أو حجراً أو أى سطح آخر قابل لأن يتلون بهذا اللون، وكذلك ينبغى أن يكون الأمر فيما يتعلق بالجاف وبالحر وبكل الصفات التى ينطبق عليها نفس التفسير<sup>(2)</sup>. وهذه العملية تفسر عند أفلاطون عملية انتقال المدركات الحسية إلى العضو الحاس، وكيف يستخلصها العقل فتصبح معنى كلياً.

وعلى الرغم من أن المعانى الكلية عند أفلاطون مدركة بالعقل إلا أنها ليست فيه، فهى ليست تصورات أو أفكار فى عقل البعض<sup>(3)</sup>، أو بمعنى أدق، أنها ليست أفكاراً فى عقل الإنسان أو عقل الله، لأنها لو كانت كذلك، لكان وجودها مثل وجود المحسوسات، بمعنى أنه لكان يدركها العقل الإنسانى أو العقل الإلهى لابد أن تكون موجودة من قبل، ثم يتأملها العقل الإنسانى أو العقل الإلهى على النحو الذى يفعله، فإنه لا يدرك الأشياء إلا بوصفها موجودة من قبل ليتأملها فيما بعد. ومعنى هذا كله أن الصور أو المعانى الكلية لا يمكن أن تكون أفكاراً

(1) أفلاطون: محاوره فيدون، 67 (أ)، ص 164.

(2) أفلاطون: محاوره ثياتيتوس عن العلم، ترجمة د / أميرة حلمى مط، دار المعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، 1986، 152، ص 194.

(3) Book noel. M. K. Bruder: The power of ideas, Mayfield publishing, 3ed, London, 1963, p. 40.

في عقل الله أو في عقل الإنسان. فإذا قيل إن الصور أو المعاني الكلية موجودة منذ الأزل بمثابة أفكار الله، فإننا نجد أفلاطون ينكر صراحة أن تكون المعاني الكلية مخلوقة على أي نحو كان الخلق: سواء أكان منذ الأزل، أم كان خلقاً في الزمان فالمعاني الكلية ماهيات منعزلة مستقلة قائمة بذاتها في عالم علوى وليس للأشياء أو الكائنات بوجه عام من صلة بها غير المشاركة، ولا يستطيع الإنسان أن يصل إلى إدراك المعاني الكلية إلا عن طريق التفكير العقلي<sup>(1)</sup>.

ويرى «ستامبف» Stumpf<sup>(2)</sup> أن العقل عند أفلاطون يستخدم في عملية تعقله ثلاث طرق مختلفة وذلك لإدراك المعاني الكلية، الأول هو التذكر، والثاني هو الجدل، والثالث هو قوة الرغبة، والطريق الأول يؤكد على أن المعاني الكلية تكون قبله أو سابقه على وجود النفس، والطريق الثاني الجدل يشير إلى المنهج الذي استخدمه أفلاطون في عرض كتاباته والمسمى بالمنهج الحوارى الذى اعتبره بمثابة المصدر لتجريد ماهيات الأشياء وكشف علاقات التقسيم بينها، والثالث هو قوة الرغبة power of desire أو ما يسميه بالحب eros الذى يقود الناس شيئاً كما ذكر أفلاطون في محاوره المأدبة Symposium من الموضوع الجميل أو الفكر الجميل ومن ثم إلى الماهية العقلية للجمال في ذاته أو المعنى الكلي.

وهذه الطرق الثلاث التى يستخدمها العقل فى الوصول إلى المعاني الكلية يمكن أن تختزل فى طريقة واحدة هى التذكر، وذلك لأن الجدل عند أفلاطون منهج يستخدمه فى التعلم ويحكم أسلوب محاوراته، والتعلم يعتبر مرادف للتذكر، ناهيك عن أن الجدل نفسه هو عملية مرحلية على طريق التذكر، وأما الرغبة فهى عشق الموجودات لأن تكون معانى كلية وذلك لا يأتى إلا عن طريق التذكر، وهذا يعنى أن مفهوم المعنى الكلي عند أفلاطون يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظرته فى التذكر، وعلى هذا يكون سؤالنا هو: ماذا يقصد أفلاطون بالتذكر فى المقام الأول؟

إن أفلاطون يمهّد للإجابة على هذا السؤال ببيان كيف تكون المعاني الكلية قبلية بمعنى أنها موجودة قبل وجود النفس فى عالم مجرد يختلف عن عالمنا الحسى، وهو يعتقد فى احتمالية أن ترجع إلى الإنسان كاملة بعد الموت وذلك لأن فترة الموت تتشابه فى رأيه مع طبيعة المعاني الكلية هذا يعنى أن أفلاطون يرى أن الإنسان لن يستطيع أن يصل إلى ذلك فى حالة الروح

(1) د/ عبد الرحمن بدوى: أفلاطون، وكالة المطبوعات، الكويت، 1979، ص 152.

(2) S. E. Stumpf: History of Philosophy, p 64.



الخالصة المتجردة من آثار الجسد وما يحصل علمه الإنسان من معرفة في الحياة الدنيا ليس سوى استرجاع أو تذكّر لما أحاطت به النفس في وجودها السابق أعنى الوجود الذي سبق ميلادها<sup>(1)</sup> هذا ما أوضحه أفلاطون في محاضرة فيدون عندما قرر أن ما نقوم به من بحث و تعلم للوصول إلى المعاني الكلية ما هو إلا تذكّر لما قد تعلمته النفس في الماضي، وهو يبرر ذلك بقوله لما كانت الطبيعة من جنس واحد و لما كانت النفس قد تعلمت كل شيء قبل حلولها في الجسد فليس هناك ما يمنع من تذكّرها.<sup>(2)</sup>

وهذا يعني أن أفلاطون يرى أن المعاني الكلية تكون موجودة فينا من قبل، ونقوم باسترجاعها بعملية التذكّر، وذلك بمساعدة الأشياء الحسية، فالإنسان حين يرى الأشياء الحسية يدرك أنها تتشابه مع تلك التي فيه ولا يدركها فيسعى للحصول على ما يشبهها<sup>(3)</sup>.

ويمضي أفلاطون إلى أبعد من ذلك عندما يقرر أنه على الرغم من أن المعاني الكلية قبلية و أن التذكّر ينبش فيها فيحيي منها جزءا يسيرا إلا أن هذا التذكّر ليس أمراً مشاعاً بين الناس وإنما هو قاصر على من أنعم الإله عليهم بنعمة التطهر من آثار الجسد إذ ليس التذكّر كما يقول هو في «متناول من لم يحظ من النفوس بالرؤية المقدسة إلا لفترة قصيرة من الزمان وليس أيضاً من نصيب النفوس التي وقعت على هذه الأرض فأحييت بالنعاسة وانقادت بالظلم بسبب صلات سيئة نسيت بسببها الرؤى المقدسة التي حظيت بها من الزمن الغابر، وعلى ذلك لا يبقى سوى عدد قليل من النفوس هو الذي سعد بنعمة التذكّر، وحين تبصر هذه النفوس محاكاة موضوعات العالم الآخر تأخذها الدهشة وتفقد القدرة على السيطرة على نفسها أما فيما يتعلق بحقيقة إحساسها فإنها لا يستطيع أن تفسيره وذلك لأنها تقوى على الإدراك كما ينبغي»<sup>(4)</sup>.

إن هذا النص ينطوي على نتيجتين على قدر كبير من الأهمية الأولى هي أن التذكّر، وكما سبق أن ذكرت، لا يدركه كل الناس وإنما نفوس قليلة هي التي تحوذ هذه الإمكانية القادرة على إدراك المعاني الكلية والتي قد تعطى للمؤمنين والفلاسفة الذين من علمهم الإله

(1) أفلاطون: محاضرة فيدون، 74 (ج، هـ)، ص 186.

(2) أفلاطون: محاضرة مينون، 81 (د)، ص 92.

(3) أفلاطون: محاضرة فيدون، 74 (د)، ص 186.

(4) د / حسين حرب: الفكر اليوناني الجزء الثاني أفلاطون دار الفارابي الطبعة الأولى بيروت 1980 ص 66.

بالقدرة على النظر في العلل الشاملة والذين جعلهم أفلاطون في محاورتي الجمهورية والقوانين حكماً للمدينة الفاضلة نظراً لتمتعهم بهذه القدرة على إدراك المعاني الكلية، وأما الثانية فهي أن أفلاطون يقيم علاقة طردية بين اجتهاد البشر في التخلص من آثار الجسد والاقتراب من الرؤية المقدسة التي حددها الإله منذ زمن بعيد بين الوصول للمعاني الكلية، فكلما زاد الجهد في المجال الأول كلما تحققت إمكانية الوصول في المجال الثاني أما الذين يتخبطون في الخطيئة فقد يضلون هذا الإدراك.

تجدر الإشارة هنا إلى أن «A. rey»<sup>(1)</sup> قد ذهبت إلى القول بأن نظرية التذكر عند أفلاطون لا تخرج عن كونها مجرد تعبير أسطوري عن حقيقة مألوفة في العلم تقول أن معارفنا تتخذ شكل «تعرف» على الكثرة المعطاة الحاضرة من خلال تصورات ومفاهيم موجودة في الذهن من قبل المعاني الكلية وليست عملية التعرف هذه إلا نوعاً من التذكر أي إدراك الكثرة المتغيرة التي تمر بنا في اللحظة الراهنة، وعلى الرغم من أن هذا الرأي قد تكون له وجاهته إلا أن الباحث يرى أن ما عبر عنه أفلاطون في سياق حديثه عن إدراك المعاني القبلية يكشف في جملته عن وجود شكل مثالي صرف لهذه المعاني سوف يكون له مدلول خاص في العصر الوسيط. هذا الشكل يتلخص في علو هذه المعاني الكلية عن عالمنا المحسوس ومفارقتها له فالعالم المحسوس فليس سوى سجن للجسد وان كان له أي دور فانه يقتصر على المشاركة في المعاني الكلية فقط.<sup>(2)</sup>

وهذه المشكلة تضعنا أمام المشكلة الثانية المترتبة على التعريف الذي قدمناه لوصف ماهية المعنى الكلي عند أفلاطون. وهي مشكلة تضرب بجذورها في هذا السؤال: كيف يكون عالم المحسوسات في مرتبة أدنى من مرتبة المعاني الكلية ويشارك فيها في نفس الوقت؟ أو بتعبير أدق كيف يشارك العالم الحسي المادي الذي يتصف بصفات أدنى ذكرناها أنفاً في العالم الكلي المجرد الذي يتصف بصفات أسمى؟..

لقد تنبه أفلاطون إلى الإجابة على هذا السؤال وقدم نقداً لاذعاً لنظرية المعاني الكلية المشاركة للأشياء في محاورته بارمينيدس، ويفوق في وضوحه ودقته كل الانتقادات التي وجهت للنظرية من قبل رافضيه وهذا لا يعني أن أفلاطون سيتخلى عن نظريته فهي سلاحه النظري

(1) أفلاطون: محاورته الجمهورية، ترجمة ودراسة د / فؤاد زكريا، مقدمة المترجم، ص 144.

(2) أفلاطون: محاورته فيدون، 66 (أ)، ص 162.

لتبرير نظامه السياسي الذي حدده في محاوراته السياسية كالقوانين والسياسي والجمهورية وانتزاع سلطة المعرفة وإن هذا النقد يهدف إلى وضع شروط معرفتها وفهمها بعمق.

وترتب على هذا السؤال إثارة بعض الصعوبات والإشكالات كما رآها أفلاطون نفسه من خلال النقد الذي وجهه لذاته، تتلخص في ست صعوبات أو إشكالات تعوق الإجابة على السؤال السابق ذكره وكشف في مجملها عن السبب أو الأسباب التي تجعله يقر صعوبة المشاركة المعنى الكلي للجزئى. وبادئ ذي بدء يسلم بارمنيدس وسقراط وهم من يجرى على لسانهم أفلاطون محاورة بارمنيدس. أن تمشياً مع منطق نظرية مفهوم المعنى الكلي أن نترك التردد ونقبل بوجود صورة في ذاتها للإنسان مفارقة لنا وكذلك صور مفارقة لكل عالمنا، حتى التي قد تبدو مضحكة منها كالوبر والوحل والعبس أو أى شيء آخر ذرى جداً وحقير، فهذه الأشياء الأخرى أشياء عالمنا مشاركتها هذه الصور أو المعانى الكلية تستمد منها ألقابها فالمشتركة في الشبة تسمى شبيهة والمشتركة في الضخامة تسمى ضخمة والمشتركة في الجمال والعدل تسمى عادلة وجميلة<sup>(1)</sup>، وبعد ذلك راح أفلاطون يصيغ الصعوبات أو المشكلات الست.

الصعوبة أو المشكلة الأولى هي أن مشاركة الأشياء الكثيرة في المعنى الكلي الواحد لا يمكن أن تكون مشاركة في كل المعنى الكلي أو في جزء منه، فإذا شاركت الأشياء الكثيرة في كل المعنى الكلي يصبح في جملة في ذاته وبجملته في الأشياء الكثيرة التي تشارك فيه وذلك مع كونه واحداً وعين ذاته في أن واحد، فهو يحل على هذا بجملته في الأشياء الكثيرة المفارقة بعضها بعضاً، وعلى هذا النحو قد يغدوا مفارق هو ذاته لذاته، وهكذا بفضل عن ذاته ويتعدد بتعدد الأشياء المشاركة فيه ولا يعود واحداً. وإذا كانت المشاركة في جزء من الصورة أو المعنى الكلي بحيث لا تكون كلها في كل شيء مشارك بل يمتلك كل شيء من الأشياء المشاركة في الصورة جزءاً منها. فإن هذا الاحتمال يجعل الصورة أو المعنى الكلي قابل للتجزئة والقسمة وهذا يتعارض مع بساطته وبفقدته وحدته لأن المعنى الكلي إذا دعانا أن نقسمه في الواقع لا يمكن أن يلبس بعد ذلك واحداً. وهنا يظهر التناقض بين طبيعة المعنى الكلي ونظريته في المشاركة ويبقى على التساؤل الذي وجهه بارمنيدس لسقراط وهو على أى وجه تشترك الأشياء في صورة أو المعنى الكلي أن لم تستطيع أن تشترك فيها لا اشتراكاً في الجزء ولا اشتراكاً في الكل؟<sup>(2)</sup>.

(1) Ibid: 130, p 49.

(2) Ibid: 131, p50.

والصعوبة أو المشكلة الثانية تدور حول تكوين المثال أو المعنى الكلي واعتباره وحدة تأليفية، وهو اعتبار يؤدي أيضاً إلى تعدد المثال أو الصورة أو المعنى الكلي، فإذا اعتبرنا الصورة أو المعنى الكلي وحدة تأليفية تظهر صورة أو معنى كلي آخر، مثل الكبير بالذات أي المعنى الكلي للكبر والأشياء الأخرى الكبيرة وبالإضافة لهذه الصورة الأخرى أو المعنى الكلي الأخر هناك معنى ثالث ورابع، إلخ ولن يكون منه بعد معنى كلي واحد، بل يضحى كل من المعاني الكلية بل حصر من جهة كثرته (\*).

وأما الصعوبة أو المشكلة الثالثة، وهي تنبع من اعتبارنا أن المعنى الكلي يكون مفهوماً أو فكرة عقلية، وأن اعتبار الصورة فكرة عقلية فكرة تتحقق بالعقل فقط، وتطبق على أشياء متباينة، يحفظ لها وحدتها، إلا أنه يؤدي إلى جعل الأشياء كلها أفكاراً، لأن الأشياء لا توجد إلا بمشاركتها في الصور أي المعاني الكلية، فإذا كانت الصورة أو المعنى الكلي مفهوماً تصبح كل الأشياء أفكاراً تفكر أو أفكاراً لا تفكر، وينتفي التمييز بين الفكر والموضوع الفكر وبذلك يقضى على موضوعية المعرفة، وهذا ما لا يقبل به أفلاطون مطلقاً، إذ يرفض أفلاطون اعتبار الصورة أو المعنى الكلي مفهوماً<sup>(1)</sup>.

والصعوبة أو المشكلة الرابعة وهي نابعة من اعتبار المعاني الكلية نماذج للأشياء تقع في واقع الطبيعة، والأشياء نسخ عنها، وهذا الاعتبار يؤدي أيضاً إلى تعدد المعنى الكلي ولذلك يرفضه أفلاطون ويعلن أن ليس بالمشابهة تشترك الأشياء الأخرى في المعاني الكلية، ويجب أن نبحث عن نوع آخر من المشاركة، وخير ما يعبر عن هذه الصعوبة هو الحوار الأفلاطوني في محاورة بارمنيدس (\*\*).

(\* بارمنيدس: تحسب أن كل صورة هي واحدة. فكل مرة يتهيأ لك أن الأشياء كثيرة هي كبيرة، يبدو لك ربما وأنت تنظر، أن نظرة واحدة بذاتها تشمل هذه الأشياء كلها، ومن ثم تعتقد أن الكبير هو واحد. أجب سقراط: أنك تعبر عن حقائق.

وماذا ترى، الكبير بالذات والأشياء الأخرى الكبيرة، إذا نظرت إليها كلها بالروح عن النحو عينه، ألا يظهر من جديد كبير «آخر» واحد، به تبدو حتماً كل هذه الأشياء كبيرة؟

(1) د / حسين حرب: المرجع السابق، ص 77 وانظر أيضاً 51 p. 132. Parmenides. وانظر أيضاً

Introduction B. Jewit two Pasmenides. P. 10

(\*\*) سقراط: ولكن يا بارمنيدس يظهر لي أن القضية في الأغلب هي على هذا النحو التالي. يبدو لي أن هذه=

والصعوبة أو المشكلة الخامسة هي الصعوبة الأخطر برأى أفلاطون ذاته وهي ناتجة عن اعتبار أن لكل معنى كلي وجود قائم في ذاته. وهو يعني بالطبع استحالة معرفة المعاني الكلية من قبل الإنسان.

فالمعاني الكلية في هذه الحالة وكما يقول أفلاطون: «تملك وجودها في صلتها بعضها البعض، وليس في صلتها بما عندنا من أشياء، سواء افترض الإنسان أن هذه مشابهاً لتلك أم أي وصف آخر لها، هذه الأشياء التي نشترك فيها ونسمى لكل منها وجوداً. وهذه الأشياء القائمة عندنا، ولها أسماء توازي تلك هي على صله بعضها ببعض، وليس على صله بالصور. وأكرر أن ما يسمى بهذا الاسم من أشياءنا صلتها ببعضه ببعض وليس بتلك الصورة»<sup>(1)</sup>.

والنتيجة في النهاية هي الانفصال بين عالم المعنى الكلي وعالم المحسوسات ويمسى على ذلك أن يكون عالم المعنى الكلي في ذاته وعالم المحسوسات في ذاته أيضاً وهو ما عبر عنه أفلاطون على لسان بارمنيدس وسقراط<sup>(\*)</sup>.

= الصور تنتصب في الطبيعة بمثابة نماذج، وأن الأشياء الأخرى تماثلها وأنها أشباه لها، وأن مشاركة الأشياء الأخرى للمثل - المعاني الكلية ليست سوى مماثلة لها.  
بارمنيدس أن مائل شيء ما إذن الصورة - المعنى الكلي - أمن الممكن أن لا تكون تلك الصورة شبيهة بما يماثلها، وبمقدار ما يشبهها؟ أم هل من حيلة أن يكون المشابهة مشابهاً لشبهه؟  
سقراط: ليس من حيلة إلى ذلك.  
بارمنيدس: ثم أليس هناك ضرورة كبيرة أن يشارك المشابه شبه في صورة واحدة هي عين الصورة.  
سقراط: هناك ضرورة.

بارمنيدس: وما تشترك به المتشابهات فتكون مشابهة، أليس هو تلك الصورة بعينها؟  
سقراط: فعلاً ومن كل الأوجه.

بارمنيدس: إذن لا يمكن أن يشبه شيء صورة، ولا أن تشبه صورة أخرى وإلا فإلى جانب الصورة تبرز أبداً صورة أخرى. وقد تكون تلك شبيهة بصورة ما، وهي من جديد صورة غيرها. ولن تنقطع أبداً صورة جديدة عن الحدوث إن غدت الصورة شبيهة بما يشترك في نفس الصورة، ... Parmenides. Op. Cit. 133. P. 52.

وراجع أيضاً د / حسين حرب. مرجع سابق ص 79.

(1) Parmenides. 133. pp. 53 - 4.

(\*) بارمنيدس: والعلم إذن بالذات أي تلك الماهية التي هي العلم، ويكون علم تلك الحقيقة بالذات التي هي الحقيقة؟  
=

والصعوبة أو المشكلة السادسة هي مشكلة أشد هولاً من المشكلات الخمس السابقة لأنه إذا كان نتج عن المشكلة الخامسة الفصل بين عالم المعنى الكلي وعالم الموجودات الحسية، فإن الله في هذه الحالة لن يعرف الواقع الإنساني. لأن الله يحرز ويتملك العلم بالذات وهو العلم الأوفر ضبطاً ودقة، ورغم ذلك لن يكون في وسع الله الذي يحرز العلم بالذات أن يعرف ما لدينا من وقائع، لأننا وافقنا على أن تلك الصور أو المعاني الكلية لا تملك ما تملك من قدرة بالنظر إلى واقعنا، ولأن ما لدينا من وقائع يملك اقتداره بالنظر إلى تلك، ولكن كل فئة تملك اقتدارها بالنظر إلى عالمها.<sup>(1)</sup> ولكون الأمر كذلك يقول أفلاطون «إن كان إذن لدى الآلهة السيادة القصوى بالذات والعلم والأدق بالذات فلا سيادة أولئك قد تحكمنا ذات يوم، ولا علمهم قد يعرفنا أو يعرف شيئاً مما عندنا.... ومن ثمة حسب البرهان عينه لا أولئك هم أسيادنا، ولا يعرفون المشاكل البشرية مع أنهم ألهة»<sup>(2)</sup>.

ويرى الباحث أنه يمكننا من خلال العرض الوجيز لهذه الصعوبات أو الإشكالات التي تعيق المشاركة بين المعاني الكلية والجزئيات الحسية، أن نستخلص خمسة نتائج يكشف بعضها عن سبب تمسك أفلاطون بمفهوم المعنى الكلي.

= سقراط: بكل تأكيد.

بارمينيدس: ومن ثمة كل عام قائم بذاته، يكون علم موجود من الموجود قائم بذاته، الأمر على النحو هذا أم لا؟

سقراط: أجل على هذا النحو.

بارمينيدس: والعلم لدينا إلا يكون علم حقيقة لدينا؟ ومن ثم يتأتى أن يكون كل علم عندنا علم موجود من الموجودات عندنا؟

سقراط: حتماً.

بارمينيدس: وبالتالي دون ريب، على ما تقربه به لا نحرز أم نمتلك الصور - المعاني الكلية ولا يمكن أن توجد لدينا.

سقراط: فعلا لا يمكن أن تكون عندنا.

بارمينيدس: فكل جنس إذن من الأجناس القائمة من ذاتها تعرفه صورة العلم القائمة بذاتها وهي صورة لا نحرزها. وفي هذه الحال لا نعرف ولا صورة واحدة من صور العلم القائمة بذاتها وهي صورة لا نحرزها. وفي هذه الحال لا نعرف ولا صورة واحدة من الصور، بما أننا لا نشترك في عملها. Parmenides. 134.p. 54.

(1) Ibid: 135, p 55.

(2) Ibid: 136, pp 56 - 7.

والنتيجة الأولى وهي أن الهدف الأفلاطوني من عرض المشكلات والصعوبات هو إثبات نظرية المشاركة أى مشاركة المعنى الكلي للجزئى محاولاً أن يضع نظرية عملية، وفي نفس الوقت لا يريد أن يفترض مفهوم المعنى الكلي ذاته لأنه أكد قبل عرضه للصعوبات على أن وجود المعنى الكلي بمثابة مسلمة.

والنتيجة الثانية وهي أن الهدف من هذا النقد لدى أفلاطون هو أنه يريد أن يمنعنا من التفكير في أن المشاركة في المعقول لا يمكن أن يكون جسمية ومادية، وإذا كانت الأشياء لا تشارك المعنى الكلي لا في الكل ولا في الجزء، فمعنى ذلك أن المشاركة ليست مادية وذلك لأن المعانى الكلية ليست مادية، ولا يمكن أن نطبق عليها المقولات التي نستخرجها من عالم الأشياء الحسية المادية المشاركة، فالتجزؤ والزمن والتوافق والوجود في المكان لا يمكن تطبيقها على المعانى الكلية العقلية اللامادية.

والنتيجة الثالثة وهي أن المعانى الكلية موجودة، وهذا ما لم يشك فيه أفلاطون مطلقاً كما قلنا منذ قليل. والأساس الحقيقي في الصعوبات هو البحث في مسألة علاقة المعانى الكلية ببعضها وعلاقتها بالأشياء الحسية وهي مسألة المشاركة. فالصعوبات الولى والرابعة تهدفان إلى نفي المشاركة الجسمية المادية، أما الصعوبات الثالثة فهي تستبعد المشاركة النفسية، وهكذا يطرح أفلاطون مهمة البحث عن شكل آخر للمشاركة بين المعانى الكلية والجزئيات.

والنتيجة الرابعة هي أن مفهوم المعنى الكلي الذى وضعه أفلاطون من أجل تأسيس نظرية أنطولوجية وأبستمولوجية، أعنى، نظرية في الوجود والمعرفة، تبدو بعد كل هذه الصعوبات والإشكالات التى صاغها أفلاطون نفسه غير قادرة على تلبية حاجات العقل الذى ولدها، ولكي تقوم بهذا الدور الذى أسست من أجله فلا بد أن تتخلص من الأشياء التى تجعل المعانى الكلية منفصلة عن أشياءها أولاً، وأن توضح الطريقة الحقيقية التى تشارك بها المعانى الكلية الجزئيات.

والنتيجة الخامسة والأخيرة وهي أن عرض أفلاطون لهذه الصعوبات أو الإشكالات بهذه الطريقة يكشف عن مدى تفهم أفلاطون لمفهوم المعنى الكلي وتمسكه الشديد بوجوده، لأن المفهوم في اعتقاده هو الشرط الأساسى لقيام العلم، والتخلي عنه يفقد الجدول قدرته في الوصول

إلى الحقيقة والمعروف أن الجدل هو المعول الذي يلجأ إليه أفلاطون في عرض منهجه للوصول إلى المعاني الكلية.

ورغم كل هذه الصعوبات التي أثارها أفلاطون والتي عرضنا لها، إلا أن هذه الصعوبات لا تهدم نظريته في مفهوم المعنى الكلي، حيث إنه نعت هذه الصعوبات أو الإشكالات بأنها ظاهرية وسطحية، ويحاول أن يحول هذه الصعوبات إلى براهين في القسم الثاني من البارمنيدس، حيث يتصدى أفلاطون لكل الفلاسفات السابقة ويهدمها كلياً أو جزئياً ليشيد على أنقاضها نسقه الفلسفي، ناهيك عن أن مهمة أفلاطون في القسم الثاني من البارمنيدس كانت مزدوجة فإنه من ناحية يدحض المعنى الكلي البارميندي ومن ناحية أخرى يحاول إظهار طبيعة المعنى الكلي العلائقي، أعني، الذي يكون في حالة مشاركة مع الجزئي، وسوف نقسم هذه المهمة إلى عدة أساسيات يمكن أن تتم من خلالها المشاركة بين المعنى الكلي والجزئي.

الأساس الأول وهو أن المعنى الكلي يجب ألا يكون مطلقاً، كما هو عند بارميندس إن كان المعنى الكل مطلقاً ويعني ذلك أنه ليس كلاً وليس له أقسام أو أجزاء وبما أنه بلا أقسام فهو لا ينطوي على بداية ونهاية أو وسط، وليس له شكل، أعني، لا محدود وثابت ثبات مطلق ولا يكون في ذاته ولا في غيره، لأنه إذا وجد في غيره سيلاسه هذا الغير في كثير من الأماكن وهذا يتعارض مع المعنى الكلي المطلق الذي ليس له شكل، ويستحيل أن يكون في ذاته لأن ذاته تحويه في هذا الحالة، ويكون الحاوي شيئاً مغايراً للمحتوى ويصبح الواحد البارميندس اثنين لا واحد<sup>(1)</sup>.

ومن هنا يتضح أن المعنى الكلي المطلق بالمعنى البارميندي لا يسمح بقيام المعرفة لأنه مغلق، ولكونه كذلك يفصل العلاقة بين المعنى الكلي والجزئي، أعني، المشاركة. لذا يجب أن نبحث عما يجعل الحكم منطقياً وممكناً وذات قيمة، وما يجعله ممكناً هو تشارك الأجناس من ناحية والطبيعة الدينامية للمعاني الكلية من ناحية أخرى.

والأساس الثاني وهو أن الواحد أو المعنى الكلي واحد ومتكثر وليس واحداً ولا كثرة، ويشارك ولا يشارك في الوجود، ولا يمكن أن يشارك وألا يشارك في الوجود في الوقت نفسه،

(1) Ibid. 137. pp. 58 - 60.



إذن يجب قبول وجود الزمن، وهذا يعني أن هناك زماناً يكتسب الواحد الوجود وزماناً فيه يفقده هذا الزمن هو الأني.<sup>(1)</sup> وهذا الأساس يوضح أن الواحد أو المعنى الكلي هو وحدة تضم المفاهيم المتناقضة توحيدها بفعل الفكر الذي يذهب بدون انقطاع من الواحد إلى الآخر.

والأساس الثالث وهو أن الأشياء تشترك في الواحد من بعض النواحي كمجموعات أو كأجزاء، وتشترك في الكل أيضاً، وهي لا محدودة ومشتركة في الحد والمحصر.<sup>(2)</sup>

وهذا الأساس يرينا كيف يستطيع أن نطلق على الآخر حتى المادى مثال الوحدة مأخوذة بمعناها المادى والعقلي، وهكذا يقوم العلم كما أن بفضل هذا الأساس نفهم أن العالم واحد متكرر وتبرز الوحدة الأفلاطونية وحدة مدمرة لا تدمر وجود الأشياء الحسية.

والأساس الرابع وهو ينتقد فيه مفهوم العدم في الفلسفة السابقة عله ويدخل الإيجابية مفهوم اللا وجود. عندما نقول عن الواحد أنه لا موجود يعني ذلك أنه يختلف عن الأشياء الأخرى. هذا اللاوجود يشارك في مقولات كثيرة وبمشاركته هذه المقولات يشارك في الوجود، بمعنى أن ما قلناه عنه يوجد إذن هناك وجود اللاوجود.

وبالنسبة للعقل الذي يفكر أن الوجود ليس إلا نفي اللاوجود كما أن اللاوجود هو نفي الوجود، والتأكيد والنفي متصلان. فالواحد اللاموجود له وجود ولا وجود وهنا يظهر أن هناك مشاركة للوجود في اللاوجود في الوجود<sup>(3)</sup>.

وهذه الأسس الأربعة ليست هي الأسس الوحيدة، وإنما هناك عديد من الأسس خصص لها أفلاطون القسم الثاني كاملاً. ومعظمها يدور حول هذه الأسس الأربعة التي تحدثنا عنها ويمكن أن نستشف منها أن أفلاطون في صراعه الأيديولوجي هذا في دحضه للوحدة المطلقة والكثرة الجذرية المطلقة يدخل الحياة والعلم والمعرفة إلى نظرية في المعاني الكلية ويطورها لتتجاوز كل الإشكالات والصعوبات المثارة في القسم الأول من البارميدس.

والآن وبعد أن عرضنا المشكلتين اللتين تتعلقان بماهية المعنى الكلي وهما كيفية إدراك المعنى

(1) Ibid. 140. pp. 55 - 4.

(2) Ibid: 145 , pp. 71 - 4.

(3) Ibid: 142 - 4 , pp. 66 - 70.

الكلي وكيفية المشاركة بقى معنا مشكلة ثالثة وأخيرة تتعلق بهذه الماهية وهي تتلخص في السؤال الآتي: هل المعاني الكلية تمثل نوعاً من أنواع المعرفة العلمية عند أفلاطون؟ إن الإجابة على هذا السؤال هي بالإيجاب. فأفلاطون يرى إن المعاني الكلية تتصف بالثبات والبساطة وقبول الحمل، ولكونها كذلك لا يطرأ عليها تغير أو فناء ومن ثم فهي تمثل المعرفة الحقيقية، أعني، المعرفة العلمية بالمعنى الحقيقي، وهذا بعكس عالم الحس الذي يخضع للتغير المتصل ولا يثبت فيه الشيء على حاله لحظتين متتابعتين الأمر الذي يعنى أنه لا يصلح لأن يكون مصدراً للعلم لأنك لا تستطيع أن تعلم شيئاً عن جسم يتغير من لحظة إلى أخرى إذ لا بد أن يثبت أمام العقل حتى يمكن العلم به<sup>(1)</sup>.

وهذا يعنى أن أفلاطون يرى أن المعرفة العلمية الحقيقية القائمة على المعنى الكلي ليست مستمدة من المعرفة الحسية حيث أن دور التجربة الحسية لا يخرج عن كونه مجرد فرصة لتثبيته النفس فالتذكر المعاني الكلية التي هي عبارة عن صور انطبعت فيها من عالم المعنى الكلي.

وإن العلم الحقيقي أو المعرفة العلمية الحقيقية أى المعرفة بالمعنى الكلي يقوم على خطوتين: الأولى تتمثل في تحديد المعاني الكلية في ذاتها، والثانية تتمثل في تحديد علاقة المعاني الكلية مع بعضها البعض. هذا يعنى أن الخطوة الأولى تحاول معرفة المعنى الكلي في انفصاله عن المعاني الكلية الأخرى، وذلك باستخدام المنهج الاستقرائي وهو التدرج من العام إلى الخاص، حيث يمكن معرفة الأشياء التي تشترك فيه ويمكن أن تكون أما الخطوة الثانية فتحاول معرفة العلاقات المختلفة للمعاني الكلية وذلك من خلال عمليتي التقسيم والتصنيف اللتان تساعدان على تنظيم وترتيب المعاني الكلية سواء من حيث البدء من بالمعنى الكلي الأدنى صعوداً إلى المعنى الكلية الأدنى التي تدرج تحته (التقسيم). وهذان النوعان من التقسيم والتصنيف هما اللذان أطلق عليهما أفلاطون اسم الجدول الهابط أو النازل والجدول الصاعد<sup>(2)</sup>.

وهنا يشير أفلاطون إلى صعوبتين أساسيتين تواجهان عمليتي التقسيم والتصنيف اللتان يقوم عليهما العلم بالمعنى الكلي. الأولى هي الخلط، أما الثانية فهي النسيان، الأولى تحدث حين يخلط الإنسان في ذهنه بين معنى كلي لموجود ومعنى كلي لموجود آخر، حيث يتم في هذه الحالة

(1) السيد / مح مود ابو الفيض: تهافت الفلسفة، دار الكتاب العربي، بيروت، دزت، ص 51.

(2) وولتر ستيس: تاريخ الفلسفة اليونانية، ص 171.

وضع موجود مكان موجود آخر، ومن ثم يحدث الخلط في العلم. أما الصعوبة الثانية فتتعلق بذلك النسيان الذي يطرأ على المرء بخصوص المعاني الكلية، والذي يتفاوت من شخص لآخر. فمثل هذا النسيان معناه فقدان العلم الحقيقي ذاته.<sup>(1)</sup>

ولكى يبرز أفلاطون دعواه بأن المعرفة بالمعنى الكلي هي المعرفة العلمية الحقيقية أو المعرفة بكل ما في معنى، راح يقسم العلم إلى أربعة أنواع. النوع الأول أطلق عليه أسم العلم الحسى القائم على إدراك عوارض الأجسام وأشباحها في اليقظة وصورها في المنام، وأما النوع الثاني فأسماه العلم الظنى وهو الحكم على المحسوسات من حيث حقيقتها المتغيرة. أما النوع الثالث فهو العلم الاستدلالي وهو علم الماهيات الرياضية المتحققة في المحسوسات، أما النوع الرابع والأخير فهو العلم العقلي وهو إدراك الماهيات المجردة أو المعاني الكلية من كل مادة، وهذه الأنواع جعلها أفلاطون مترتبة بعضها فوق بعض، فقد تتأذى النفس، في رأيه، من النوع الأول وهو العلم الحسى ثم من النوع الذى يليه حتى تصل إلى النوع الأخير وهو عالم إدراك المعاني الكلية فتطمئن عنده وما ذلك إلا لان هذا النوع من العلم هو العلم بالمعاني الحقيقي.<sup>(2)</sup>

وهذه الحقيقة الأخيرة أكدها أيضا «وولتر ستيس»<sup>(3)</sup> في معرض تصفيفه لأنواع العلم عند أفلاطون، وذلك عندما قرر أن النوع الأول من العلم أى العلم الحسى يمثل المرحلة الأولى من العلم عند أفلاطون وذلك عندما لأنه ينبه قوة النفس ومن ثم فهو ليس علماً كاملاً لأن الحواس تدرك موضوعات وتترك أخرى. أما النوع الثاني وهو الظن فهو أيضاً ليس بالعلم الذى تتوق إليه النفس لأنه قد يكون صادقاً أو كاذباً. أما النوع الثالث وهو الاستدلال فهو ما تستخدمه العلوم الرياضية وهى تضع أمام الفكر صوراً كلية ونسباً وقوانين تتكرر في الجزئيات، لذا يستخدم الفكر الصور المحسوسة في هذه الدرجة من المعرفة ليس كموضوع وإنما كواسطة لتنبه المعاني الكلية المقابلة لها والتي هى موضوعه، ثم يستغنى عن كل الصور الحسية ويتأمل المعاني الخالصة، وهو يستغنى عن التجربة كذلك في استدلاله. أما النوع الرابع فهو التعقل

(1) أفلاطون: محاورة ثياتيتوس، 189، ص 265.

(2) أفلاطون: محاورة الجمهورية، فقرة 511ب، وأنظر أيضاً، يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، ص 70.

(3) وولتر ستيس: فلسفة هيجل، ترجمة أما عبد الفتاح أمام، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996،

وهو المرحلة الأخيرة وهو العلم الصحيح الذى تبغيه النفس لأنه يبحث عن المعانى الكلية فى ذاتها ومن هنا يكون التدرج فى الفكر كجدل صاعد من إحساس إلى ظن إلى استدلال إلى تعقل محض. وهذا التعقل المحض هو العلم بالمعنى الكلى، أو العلم بمعناه الحقيقى.

أما «سانتيلانا»<sup>(1)</sup> فقد ذهب إلى أبعد مما ذهب إليه وولتر ستيس، حيث أكد على حتمية هذا العلم باعتبار أنه لا بد أن يكون فى العالم شيء لا يعتريه التغيير ولا تطراً عليه الاستحالة والفساد هو المعنى الكلى هذا والألا لن يكون هناك علم أو حكم على أى شيء إذ العلم ما تعلق الحق، والحق مطابقة الصورة المرتسمة فى ذهننا أى المعنى الكلى للجوهر الموجود فى الخارج، فلو لم يكن هناك جوهر ثابت بسيط غير قابل للتغيير، معنى كلى ما أمكن العلم بشيء. وهذا يعنى أن العلم بالمعنى الكلى ليس فقط هو العلم الحقيقى وإنما أيضا يكون ضروريا للعلم بأى شيء. هذا الموقف الأفلاطونى لا يختلف كثيرا عن موقف أرسطو أو موقف وليام الأوكامى كما سوف نرى. فالأول يقول: أن العلم علم بالكلى ونفس الرأى أكدده أيضا وليام الأوكامى.

(1) سانتيلانا: تاريخ المذاهب الفلسفية، مجموعة محاضرات القيت فى الجامعة المصرية 1910: 1911، الجزء الأول، مخطوط فى مكتبة جامعة القاهرة، رقم 839 فلسفة ص 21.

## تعقيب

وهذه الكلمات نكون قد وصلنا إلى نهاية الحديث عن مفهوم المعنى الكلي عند «أفلاطون»، ويمكن أن نستنتج النتائج التالية وهي أن مفهوم المعنى الكلي لم يكن نبتاً شيطانياً عند أفلاطون، فقد حدثت مجموعة تطورات حازت قصب السبق في تناولها للمفهوم قبل «أفلاطون» كما رأينا في الفصل الأول، فقد تأثر بـ«هيرقليطس» في التنبيه على أن عالم المحسوسات يتميز بالتغير والسيلان الدائم constant flux وأن هناك حقيقة ممكنة طبيعتها مختلفة عن هذا العالم، أعني، أنها لا محسوسة، كما أنه استمد من الفيثاغوريين صفات الأعداد في كونها مجردة وثابتة وأضافها على مفهوم المعنى الكلي، بجانب أنه استمد اللفظ «أيدوس» الذي يعني عنده «المثال»- المعنى الكلي، والتأثير الأكبر على «أفلاطون» جاء من «سقراط»، فقد تأثر بـ«سقراط» في ناحيتين الأولى لفظية وهي استخدام لفظ الشيء بالذات. والثانية منهجية هي حيث استخدم المنهج السقراطي في عرض المفهوم وتطبيقه على المشكلات الفلسفية، وقد أوضحنا أن هذا التأثير عند «أفلاطون» لا يعني أنه غير أصل أو أنه كان عاجزاً عن تكون نظرية نسقيه جديدة. بل إن العكس هو الصحيح. وذلك بإشادة كل من «سارتر» و«وبوبر» على هذه النظرية كما أوضحنا.

فقد مر مفهوم المعنى الكلي عند «أفلاطون» بثلاثة مراحل. الأولى وهي المرحلة المبكرة كشفت عن نفسها في محاورات كمحاورة «أقراطيلوس» ومحاورة «مليون» و«أطيقرون» و«فيدون». وفي هذه الفترة كان «أفلاطون» تحت عباءة «سقراط»، لدرجة أنه استخدم نفس اللفظ الذي يستخدمه «سقراط» للدلالة على المعنى الكلي، أعني، «الشيء بالذات». وفي المرحلة الثانية، تطور مفهوم المعنى الكلي عنده وأصبح يمثل إشكالية لا تنتهي في أي محاورة من المحاورات التي قدمها، وأما المرحلة الثالثة، فهي تمثل قمة التطور عنده، فقد ناقش فيها كل الإشكالات التي يمكن أن تواجه المفهوم، ورغم أن هذه المراحل الثلاثة قد حددت ماهية المفهوم، إلا أنها لم تقدم تعريفاً محدداً للمفهوم، والشيء الذي استنبطناه من خلال هذه الماهية، هو أن «المعنى الكلي هو ما يطلق على كثيرين مختلفين في العدد».

وقد تعلقت بهذه الماهية ثلاثة مسائل. الأولى هي إدراك المعنى الكلي، والثانية مشاركة المعنى الجزئي، والثالثة عما إذا كان المعنى الكلي هو العلم الحقيقي، أما بالنسبة للمسألة الأولى،

فقد رأى «أفلاطون» أن المعنى الكلى يدرك بالعقل ولكنه لا يوجد فيه، لأنه لو كان المعنى الكلى في العقل أصبح شأنه شأن المحسوسات، وقد يستخدم العقل في طريق تعقله ثلاثة طرق وهي التذكر والجدل وقوة الرغبة، وهذه الطرق الثلاثة يمكن أن تختزل في طريق واحد وهو التذكر، والتذكر عند «أفلاطون» عملية إدراك المعانى الكلية القبلية التى تكون موجودة قبل وجود النفس، وهذا يعنى، أن المعانى الكلية موجودة فينا من قبل ونقوم باسترجاعها بعملية التذكر، وقد جعل «أفلاطون» التذكر مفهوماً نسبياً لأنه يختلف باختلاف البشر، فالذين يعملون من أجل تطهر النفس والتخلص من آثار الجسد، ينعم عليهم الإله بنعمة التذكر للمعانى الكلية. أما المسألة الثانية فقد أثار فيها موضوع المشاركة أى مشاركة المعنى الكلى للجزئى، وقد قسم بهذا الشأن محاوره البارمينيدس إلى قسمين، القسم الأول يثير به الإشكالات التى تدور حول المشاركة والإشكالات التى يمكن أن تصادفها مستقبلاً. وفى النصف الثانى حاول أن يرد على كل الإشكالات رابطاً بين نظريته ونظرية السابقين فى مفهوم المعنى الكلى، واستخلص من ذلك كله أن المشاركة لا يمكن أن تكون جسمية مادية. أما المسألة الثالثة، فهى التى تتعلق بما إذا كانت المعانى الكلية تمثل المعرفة الحقيقية. فقد رأى «أفلاطون» أن المعرفة الحقيقية قائمة على المعنى الكلى وليست مستمدة من معرفة المحسوسات، وقد يرجع ذلك إلى أن المعنى الكلى يقبل الحمل لأنها ليست كثرة مفرطة ولا وحدة مطلقة، أى هو وحدة تقبل الكثرة يقبل الوحدة، وقد تتم من خلال عمليتى التقسيم والتصنيف وهما ما أطلق عليهما «أفلاطون» الجدل النازل والجدل الصاعد. وراح على هذا الأساس يقسم العلم إلى أربعة أصناف وهى الحسى والظنى والاستدلالى والعقلى، وأعلى من قيمة المعرفة العقلية لأنها تعتمد على المعانى الكلية.